نفسها باذن الولي صح النكاح وان زوجت بغير اذنه لا يصح لقوله صلى الله عليه وسلم ايما امراة نكحت بغير اذن وليها ومعناه عند العامة ان على الولي العقد عليها او باذن لها في توكل من يلي العقد عليها من الحال فان وكلت دون اذن الولي فباطل وقال مالك ان كانت المراة دنية فلما ان تزوج نفسها او ايما مرين تزوجها وان كانت سريفة فلا وقط الحديث عام في سلب الولاية عنهن من غير تخصيص قال محيي السنة وفي قوله عليه السلام فنكاحها باطل دليل على ان العقد لا يكون موقوفا على اجازة الولي وفي قوله فان اصابها فلها المهر دليل على ان وطي الشبهة يوجب مهر المثل ولا يجب به الحد ويثبت النسب قال محيي السنة فمن فعله عالما عمدا لما روي عن عكرمة عن خالد قال جمعت الطريق وفقه فهم امراة ثيب فولت رجلا من امرها فزوجها رجلا فجلد عمر رضي الله عنه النكاح والمنكح وردد نكاحها وقوله فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له قال محيي السنة هذا يوكد ما ذكرنا من ان المراة لا تباشر العقد بحال اذ لو صلحت بعبارتها لعقد النكاح لم طلق لها ذلك عند اختلاف الولاة ولم يجعله الى السلطان واراد بهذه المشاجرة مشاجرة العضل دون المشاجرة في السبق فان الولي اذا عضل ولم يكن في درجته غيره كان التزويج الى السلطان لا الى من هو ابعد من الولاية وكذلك الولي الاقرب اذا غاب اي مسافة القصر زوجها السلطان نيابة عند الشافعي وذهب اصحاب الراي ان الغيبة المنقطعة تنقل الولاية الى الابعد كالموت والجنون بخروجا عن الولاية والغيبة لا تخرجه عن الولاية غير انه تعذر الوصول الى تزويجه فينوب السلطان منابه كما في العضل اما اذا كانت المراة لها ولي في درجة واحدة مثل الاخوة او بني الاخوة او الاعمام واختلفوا فيمن ولي العقد عليها فان اذنت لواحد فهو ولي وان لم تعين واحدا واختلفوا بقدم بعضهم ولو باذن واحد منهم فزوجها برضاها من كفوء دون اذن الباقين صح النكاح ولزم وان زوجها برضاها من غير كفوء فللباقين رده لما لحقهم من العار بدناءة من دخل عليهم في نسبهم ولو زوجها الاقرب من غير كفوء برضاها فلا اعتراض للابعد في هذه الحالة اذ ليس للابعد في هذه الحالة عليها ولاية ومن اراد نكاح امراة هو وليها اولى لها سواه مثل ابن عم او معتقة زوجها السلطان منه فلو زوجها الولي من نفسه برضاها اختلف اهل العلم فيه فذهب قوم الى انه لا يجوز وهو قول الشافعي واجازه قوم وهو قول اصحاب الراي وخطب المغيرة بن شعبة امراة هو اولى الناس بها فامر رجلا فزوجه وقال عبد الرحمن بن عوف لام حكيم بنت قارظ اتجعلين امرك الي فقالت نعم فقال قد زوجتك واحتج الشافعي على ان للمراة ان تلي العقد بما روي عن معقل بن يسار قال زوجت اختا لي من رجل فطلقها حتى اذا انقضت عدتها جاء يخطبها فقلت له زوجتك وفرشتك واكرمتك فطلقتها ثم جئت تخطبها لا والله لا تعود اليك ابدا وكان رجلا لا باس به وكانت المراة تريد ان ترجع اليه فانزل الله تعالى فلا تعضلوهن ان ينكحن ازواجهن فعلمت الان افعل يا رسول الله قال فزوجها اياه قوله فرشتك يعني جعلتها لك فراشا والعضل هو منع الولي وليبين ان النكاح واصل العضل هو التضييق والمنع وفيه دليل على ان النكاح لا يصح الا بعقد ولي ولو كان لها سبيل الى تزويج نفسها لم يكن لعضله معنى ولا كان المنع يتحقق من جهته لوصولها الى تزويج نفسها عن ابن عباس قال لا نكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل قال محيي السنة اختلف اهل العلم في الفاسق هل له ولاية التزويج فاثبت اكثرهم له الولاية وذهب اكثر اهل العلم الى ان الزكاح لا ينعقد الا بمبينة وليس فيه خلاف طاهر بين الصحابة ومن بعدهم من التابعين وغيرهم الا قوم من المتاخرين فقال هو قول ابي ثور ان الشاهد غير شرط في النكاح وذهب اكثرهم الى انه لا ينعقد حتى يكون الشهود حضورا حالة العقد وذهب بعض اهل المدينة الى انهم اذا اعلنوا النكاح واشهدوا واحدا بعد واحد جاز وهو قول مالك واختلفوا في صفة الشهود فذهب قوم منهم الى انه لا ينعقد الا بشهد رجلين عدلين وهو قول الشافعي وذهب قوم الى انه ينعقد بشهد رجل وامراتين وهو قول الحسن واسحق واصحاب الراي وزاد اصحاب الراي فقالوا ينعقد بشهادة فاسقين مجلدين للقذف

الباب الثاني عشر في اعلان النكاح وضرب الدف

عن الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت جاء النبي صلى الله عليه وسلم فدخل حين بني علي مجلس على فراشي كمجلسك مني فجعلت جويريات لنا يضربن بالدف ويندبن من قتل من ابائي يوم بدر اذ قال احداهن وفينا نبي يعلم ما في غد فقال دعي هذا وقولي بالذي كنت تقولين قال محيي السنة اعلان النكاح وضرب الدف فيه مستحب وقد روي عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف عن محمد بن حاطب هو الجمحي عن النبي صلى الله عليه وسلم فصل ما بين الحلال والحرام الصوت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)